

الجزائر

بدا رئيس الاركان الجزائري، امس، أكثر حذرا إزاء محاولات اطراف خارجية استمالة الحراك الشعبي وتسييره من خلال إبراز شخصيات معينة ترفض الحوار مع السلطة، بهايدفع إلى تعميق الازمة وإطالة اهدها، لكنه قدم وصفة للحل قد تليي احد مطالب المعارضة بالتمثيك في المرحلة الانتقالية

الجيش يحذّر من «اختراق» فرنسي:

«الهيئة الوطنية» حلًّا وسطاً

على رغم رفض الشارع الجزائري، أصر رئيس أركان الجيش، ورجل المرحلة القوي، أحمد قايد صالح، على «المسار الدستوري» الذي انطلق أول من أمس، لمرحلة ما بعد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، والذي يقضي بتعيين رئيس مجلس الأمة، عبد القادر بن صالح، رئيساً مؤقتًا لثلاثة أشهر بصلاحيات محدودة، لترتيب مرحلة انتقالية يجري خلالها إدخال تعديلات جوهرية على الدستور، وتعديل قانون الانتخابات، وصولاً إلى دستور جديد، بإشراف الحكومة الحالية برئاسة نور الدين بدوي، المفروض شعيباً أيضاً.
فبعد صمت مرئيساً للدولة، خرج قايد صالح أمس، ليؤكد في كلمته أمام «إطارات الناحية العسكرية الثانية» في وهران غربي البلاد، أن لا حل للأزمة خارج الدستور.

خطاب بن صالح مثل نقله في موقف المؤسسة العسكرية من مرحلة أولى رافق فيها الحراك الشعبي في مطالبه «رغم ظهور بعض الأصوات الثاقلة في الداخل والخارج» كما قال، وحقق منها

حتى الآن إسقاط محاولة التمديد للرئيس، والعهدة الخامسة، وحكومة أحمد أوجيجي، وأخيراً استقالة بوتفليقة قبل نهاية ولايته الرابعة، إلى مرحلة ثانية ابتداء من أمس، تتمثل في مرافقة العملية الانتقالية، وتأكيد أنه «سيسهر» على «شفافية» مرحلة التحضير للانتخابات الرئاسية. وهي مرحلة يخشى المحتجون والمعارضون من أن يجرد النظام لنفسه بنفسه فيها، خصوصاً أن «الحل الدستوري» لا يستبعد «رموز النظام»، ومن وصفهم قايد صالح بـ«العصاة».

لكن بالنظر إلى تصريحات رئيس الأركان، الذي أكد أن «من غير المعقول تسيير المرحلة الانتقالية من دون وجود مؤسسات تُنظّم وتشرف على هذه العملية»، وأول خطاب لعبد القادر بن صالح أمس، يبدو أن السلطة والجيش يقدمان وصفة حل وسطي ضمن «الإطار الدستوري»، من شأنه ربما أن يلبي مطالبة المعارضة والمحتجين بتشكيل «هيئة رئاسية» تتولى المرحلة الانتقالية. إذ تحدث بن صالح عن عزمه على استحداث «هيئة وطنية سيدة في قرارها»، تتكفل بتوفير الشروط الضرورية لإجراء انتخابات رئاسية «نزيفة» في غضون 90 يوماً، بالتشاور مع الطبقة السياسية والمجتمع المدني، من خلال تفعيل المادتين 7 و 8 من الدستور. وفي انتظار موقف الشارع من هذا «العرض»

حذّر صالح من محاولات اطراف اجنبية فرض اشخاص ممثلين عن الشعب

يوم الجمعة المقبل، بدأ أمس أن ثمة بوادر رفض أيضاً.

خطاب قايد صالح أمس، حمل أيضاً رسائل تحذيرية من محاولة «أطراف اجنبية» ضرب استقرار



قدّمت السلطة عرضا بنشيكه، هيئة وطنية، بدأت بوادر رفضه امس (اف بي)

البلاد من دون تسميتها، لكنه لمُح إلى فرنسا التي احتلت الجزائر لأكثر من 130 عاماً، بالقول: «سجلنا للأسف ظهور محاولات لبعض الأطراف الأجنبية، انطلاقاً من خلفياتها التاريخية مع بلادنا، لدفع بعض الأشخاص إلى واجهة وتسلط الضوء على وجوه معينة عن الشعب»، ويبدو أن قرار الجزائر



طررد مدير مكتب وكالة الأنباء الفرنسية، إيمريك فنسنو، أول من أمس، يأتي في هذا الإطار. إذ تدعم «سجلنا للأسف ظهور محاولات لبعض الأطراف الأجنبية، انطلاقاً من خلفياتها التاريخية مع بلادنا، لدفع بعض الأشخاص إلى واجهة وتسلط الضوء على وجوه معينة عن الشعب»، ويبدو أن قرار الجزائر

وبالعودة إلى خطاب قايد صالح، فهو اعتبر أن هذه الأطراف الخارجية تهدف إلى فرض «ممثلين» عن الشعب «تحسباً لقيادة المرحلة الانتقالية... من خلال رفع شعارات تعجيزية ترمي إلى الدفع بالبلاد إلى الفراغ الدستوري وهدم مؤسسات الدولة»، وصولاً إلى «إعلان الحالة الاستثنائية»، التي يجري تقييدها في حالة وجود خطر داهم يوشك أن تُصيب مؤسسات الدولة أو استقلالها، علماً أن فرنسا سبق أن حثت الجزائريين رسمياً على الاستمرار في التظاهرات حتى يوم استقالة بوتفليقة، حين اعتبر وزير خارجيتها، جان إيف لودريان، أن بلاده واثقة من أن الجزائريين سيواصلون السعي إلى «انتقال ديموقراطي»، لكن في المقابل، لجئي الإعلام الفرنسي خشيّة لدى باريس من انعكاس الوضع في «المتستمة السابقة»، إذ تحذّر الصحف من الفوضى التي ستزعزع الوضع في فرنسا أيضاً، وتذكّر بأيام «العشوية السوداء» التي أدت إلى موجة هجرة هائلة تضمّ عدداً كبير من الإسلاميين.

وهذه ليست المرة الأولى التي يشير فيها قايد صالح إلى مؤامرة خارجية. ففي خطاب سبق استقالة الرئيس بثلاثة أيام، تحدث عن أن «بعض الأطراف ذات النيات السيئة تعمل على إعداد مخطط يهدف إلى ضرب صدقية الجيش... والالتفاف على المطالب المشروعة للشعب». ولم يعلن قايد صالح أسماء هؤلاء حتى الآن، لكن وسائل إعلام جزائرية كانت قد ذكرت أن على رأسهم السعيد بوتفليقة شقيق الرئيس السابق ومستشاره، والجنرال المتقاعد محمد مدين المعروف باسم الجنرال توفيق، والرئيس الأسبق إليامين زروال، واللواء المستقيل بشير طرطاط، إضافة إلى عناصر من المخابرات الفرنسية، لتعفي السفارة الفرنسية لاحقاً تلك المعلومات.

(الأخبار)

ليبيا

حفتر يسعى لتبرير الحرب:

انقسام مجلس الأمن ضوء أخضر

على غرار الأيام الماضية، تواصلت الاشتباكات في جنوب طرابلس امس دون وقوع تطورات حاسمة، وفي الأثناء، ازداد وضوح الانقسام الدولي والإقليمي حول الموقف من اقتحام قوات حفتر للعاصمة، ما يعمد أكثر احتمال الوصول إلى موقف موحد يساهم في الضغط لإيقاف الحرب

عند إعلان المشير خليفة حفتر إطلاق حرب «طوفان الكرامة» للسيطرة على العاصمة الليبية طرابلس، نهاية الأسبوع الماضي، استفادت قواته من عنصر المياعة، إذ نجحت في الانتشار في بعض مناطق جنوب العاصمة. لكن القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني، التي لم تكن مستعدة للحرب وتشهد نزاعات في ما بينها، تمكنت من لئمة صوفوها واستقدام دعم من مدن حزام طرابلس، خاصة الزنتان ومصراة والزواية.

سريعا، حصل توازن في القوى، وبدأ عدد الضحايا في الارتفاع مع اقتراب القوات بعضها من بعض. ففي الیومين الماضيين، دارت المعارك للسيطرة

على مطار طرابلس الدولي» الذي خرج من الخدمة عام 2014، ومعسكر «اليرموك»، وبعض الطرقات الكبرى التي تقود إلى منافذ رئيسية وسط العاصمة، حيث يقطن نحو مليوني شخص، وتقع جميع مقار السيادة حتى الآن، لا غلبة لأي من الطرفين، إذ يجري تبادل السيطرة على تلك المنشآت والمناطق، ما يقود إلى تصاعد شدة القتال أكثر، خاصة مع تأكيد الجهتين النزول بكل قتلهما في الحرب التي

على «مطار طرابلس الدولي» الذي خرج من الخدمة عام 2014، ومعسكر «اليرموك»، وبعض الطرقات الكبرى التي تقود إلى منافذ رئيسية وسط العاصمة، حيث يقطن نحو مليوني شخص، وتقع جميع مقار السيادة حتى الآن، لا غلبة لأي من الطرفين، إذ يجري تبادل السيطرة على تلك المنشآت والمناطق، ما يقود إلى تصاعد شدة القتال أكثر، خاصة مع تأكيد الجهتين النزول بكل قتلهما في الحرب التي

على «مطار طرابلس الدولي» الذي خرج من الخدمة عام 2014، ومعسكر «اليرموك»، وبعض الطرقات الكبرى التي تقود إلى منافذ رئيسية وسط العاصمة، حيث يقطن نحو مليوني شخص، وتقع جميع مقار السيادة حتى الآن، لا غلبة لأي من الطرفين، إذ يجري تبادل السيطرة على تلك المنشآت والمناطق، ما يقود إلى تصاعد شدة القتال أكثر، خاصة مع تأكيد الجهتين النزول بكل قتلهما في الحرب التي

على «مطار طرابلس الدولي» الذي خرج من الخدمة عام 2014، ومعسكر «اليرموك»، وبعض الطرقات الكبرى التي تقود إلى منافذ رئيسية وسط العاصمة، حيث يقطن نحو مليوني شخص، وتقع جميع مقار السيادة حتى الآن، لا غلبة لأي من الطرفين، إذ يجري تبادل السيطرة على تلك المنشآت والمناطق، ما يقود إلى تصاعد شدة القتال أكثر، خاصة مع تأكيد الجهتين النزول بكل قتلهما في الحرب التي

على «مطار طرابلس الدولي» الذي خرج من الخدمة عام 2014، ومعسكر «اليرموك»، وبعض الطرقات الكبرى التي تقود إلى منافذ رئيسية وسط العاصمة، حيث يقطن نحو مليوني شخص، وتقع جميع مقار السيادة حتى الآن، لا غلبة لأي من الطرفين، إذ يجري تبادل السيطرة على تلك المنشآت والمناطق، ما يقود إلى تصاعد شدة القتال أكثر، خاصة مع تأكيد الجهتين النزول بكل قتلهما في الحرب التي



بجروح مختلفة.

السعودية تحشد «المنشقين» إلى سيئون: احتلال وادي حضرموت... بعد المهرة



اناء تسلية ضحايا مهرة سماء

اناء في صماء (اف بي)

يبدو، تجميع 142 نائباً (علماً أن العدد المطلوب لإكمال النصاب القانوني هو 151، لذا سيحتسب في الجلسة المرتقبة المؤتمرين البالغ عددهم 26 نائباً من بين الحاضرين)، وايضاً لقلقة الخلافات المتصاعدة بالهيئة الرئاسية التي ظلت حتى ما قبل اليومين الماضيين محل تجاذب بين هادي وحزبي «المؤتمر»، و«الإصلاح»، لكن آل جابر تمكّن، من خلال المشاورات

هادي و«الإصلاح» تحسباً لإمكانية انقلاب البركاني مستقبلاً، في وقت وضع فيه مشروع التمديد للرئيس المنتهية ولايته سختين إضافيتين والتي أثار خلافات مع الأحزاب الموالية لـ«التحالف» على جدول أعمال الجلسة، التي دعا إليها هادي أمس على أن يصل خلال الساعات المقبلة إلى سيئون على متن طائرة عسكرية سعودية. باختصار، هندست السعودية بنفسها صورة الندوة البرلمانية المنشقة بعيداً من أي مراعاة ولو شكلية للدستور اليمني، الذي ينص مثلاً على أن انتخاب الهيئة الرئاسية إنما يكون بحضور ثلثي الأعضاء، وليس النصف زائداً واحداً، فما بالك بما دون؟ أما ما يستهده سيئون - في حال انعقاد الجلسة - فلن يكون إلا «تخريجاً يمنيًا» لتلك القرارات، بـ«شهادة زور» من سفراء دول عربية واجنبية دُعووا إلى الحضور، وطمّئِنوا إلى أن الترتيبات الأمنية والإجراءات المنجستية قد استُكملت، فيما أغري كل من البرلمانيين المؤتمرين ما بين السعودية والإمارات وتركيا ومصر بجدل حضور بقارب 200 ألف ريال سعودي (54 ألف دولار أميركي)، علماً أن بدل الحضور في صماء لا يتجاوز 100 دولار، وقد خُفّض أخيراً بفعل الأوضاع الاقتصادية الصعبة.

في خلاصة المشهد، ويعجز كل من التفصيل، ويحذر من

التفاصيل التي تعترضها جميعها مخالفة دستورية واضحة، ستُسيء أيضاً أي قرارات لاحقة تنصدر عن الندوة البرلمانية المنشقة على اعتبار أنها ستمسك بالمشاكل المرتبطة بقضايا وطنية مصيرية يتطلب التصويت بالإجماع، يبقى الأساس في المشهد المتقدم أن السعودية تسعى إلى إسقاط وجودها في المحافظات الشرقية نوعاً من «الشرعية» بمواجهة المزاج الشعبي المناهض لها، وإدخال وادي حضرموت رسمياً في دائرة احتلالها، بعدما ظل طوال سنوات الحرب في دائرة الحصار.

ولعل ذلك هو ما يفسر اختيار حضارة الوادي، مدينة سيئون، لتحتضن الجلسة المنتظرة، إثر فشل عقدها في مدينة عدن حيث النفوذ الإماراتي الطاغى، وبهذا، يتكزس عملياً تقاسم النفوذ ما بين وادي حضرموت كافة تحت ذريعة «مكافحة الإرهاب»، منلما فعلت الإمارات العام الماضي في شبوة، علماً أن عناصر «القاعدة» الموجودين في وادي الشب عن غرب سيئون وفي المناطق الحدودية مع المملكة معظمهم سعوديون، ومعروفون بتلقيهم دعماً من الرياض. لكن ما بدأ لافتاً فجر الاثنين الماضي، إغارة طائرة أميركية من دون طيار على عناصر تابعين للتخليم في مدينة شبام في وادي حضرموت. وهو ما رد عليه التخليم بتنفيذ كميناً مسلحاً شبيه المخابراتية، بدعوى حماية خط سيئون، أدى إلى تدمير جزء من الاليات وإصابة عدد من العسكريين بجروح مختلفة.